في اربيل.. مدينة الحوار العراقي

آراء من أروقة المؤتمر الوطني للسيادة والديمقراطية

مع اقتراب موعد تسليم السلطة الى العراقيين، تجرى هنا وهناك العديد من الفعاليات والانشطة السياسية ، التي تسعى لتوحيد الاراء حول مستحقات المرحلة القادمة. ويبدو ان اربيل، قد استأثرت على مدى الاشهر القليلة الماضية، بمجموعة مهمة من هذه النشاطات والفعاليات، فمن مؤتمر الحوار العربي الكردي، الى مؤتمر المصالحة الوطنية، وليس اخيرا، المؤتمر الوطني للسيادة والديمقراطية الذي اقيم على ارضها خلال يومي ١٥-١٦ من شهر أيار الجاري، والذي نظمه المجلس العراقي للسلم والتضامن ، بالتعاون مع حكومة اقليم كردستان/ ادارة اربيل.

اربيل: احمد السعداوي
تصوير: سامي هادي

يخرج عن اطار هذه الاشكالية والتي هي مهمة شاقة وصعبة لجميع الاطراف، ويتحمل الجميع مسؤولية انجاز هذه المهمة، احزاباً ومنظمات المجتمع المدني، الامم المتحدة، سلطة الائتلاف المؤقتة، التيارات الاجتماعية، وفي كل الاحوال مهما كانت طبيعة هذه التوصيات يجب بأعتقادي ان لا تخرج عن اطار الدعوة الى عراق فيدرالي ديمقراطي تعددي برلماني، ذي سيادة كاملة.

الاستاذ احمد شيرواني عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الكردستاني قال : يجب ان يتضاعف شعورنا بالمسؤولية في هذه المرحلة وانعقاد المؤتمر في هذا الوقت بالذات هو شعور بالمسؤولية لأن العراق يمر في احرج اوقاته. وعلينا ان نخرج بنتائج تخدم الشعب العراقي وتطلعاته، في هذا المؤتمر او اي نشاط سياسي واجتماعي اخر.

وقال الشيخ محمد عمر عن السادة الهاشميين الاشراف في كركوك: ان تصورنا حول المؤتمر وانعقاده هو التفاؤل بالخير لبلدنا العراق وشعبه الصابر، ونتمنى ان ينجح المؤتمر ، وان يعم السلم والامن لبلدنا العزيز العراق الموحد.

وقال الاستاذ فاضل عمر/ دهوك: اذا كان التواصل والاتصال احد اهم سمات المجتمعات المدنية وربما السبيل الوحيد لحل المشكلات بأسلوب حضاري ، واذا كان على العراقيين ان يلتقوا عاجلاً ام اجلاً لأجل بناء وطن المستبقل، وطن الكل وطن المساواة والديمقراطية ، الوطن الذي يشعر فيه المواطن بأنه منتمٍ اليه، لابد من ان نتحاور ، لابد ان نتواجه وخاصة نحن على ابواب استعادة السيادة، لكي نلتقي على الاسس الصحيحة لوطن المستبقل ، ولكي نعطي لكل ذي حق حقه وبعكسه سوف تزداد الهوة وربما بعد انتهاء الاحتلال تبدأ (المصارعة) على السلطة، وبالتالي ندخل في دوامة حرب اشرس من حروب صدام ومغامراته.

اذا، لنلتقي ونتصارح لكي نستطيع العيش معاً، ونبني المستقبل لأطفالنا بعد ان حرمنا نحن منه.

خطوة جيدة

ويؤكد الاستاذ خسرو شوكت فتاح/ عن اتحاد جمعيات فلاحي كردستان/ السليمانية، ان انعقاد المؤتمر بعاصمة اقليم كردستان خطوة جيدة، لتوطيد علاقة الاخوة بين جميع الاقوام الموجودة في كردستان العراق. وبينهم وبين باقي اخوتهم في عموم العراق.

ويرى الدكتور انور شوكت/ كركوك، ان ما يمر به العراق من مؤامرات وتخريب يستوجب ان نقف كتلة واحدة تجاه اعداء العراق واعداء الوحدة الوطنية ، وشكراً لمجلس السلم والتضامن على مواقفه الوطنية ، وسعيه لعقد هذا المؤتمر.

وقال السيد خضر حسن ابو ابراهيم/ مدير مركز كركوك الوطني للحوار والانماء الاجتماعي: ان السعي لتأكيد المطاليب الديمقراطية وتعزيز السيادة يأتي بتقديرنا عبر التركيز على تأسيس فكرة المواطن السيد والافراد السادة، وصولاً الى سيادة الشعب، وهي تخلق الاساس المهم لمناخ الديمقراطية، التي تمثل جزءاً من اجزاء منظومة فكرية واجتماعية واقتصادية متحررة تدفع بالعراق الى النهوض من الخراب الشامل الذي اورثتنا اياه حقب الديكتاتورية.

ملاحظة اساسية للنساء

الملاحظة الاساسية التي اشرت على المؤتمر كانت من جانب النساء المشاركات، اللائي اشتكين من تسيد الرجال في كل المؤتمرات والندوات التي تعقد، وان صوت المرأة العراقية يكاد يكون غائباً، ان لم يكن معدوماً.

وقالت السيدة صبرية علي من اتحاد نساء كردستان/ فرع السليمانية: اننا لا نطالب بتثبيت نسبة معينة للنساء للمشاركة في النشاطات السياسية المختلفة، ولكننا ندعو الى تثبيت نسبة للنساء المقتدرات، لكي لا تكون مشاركة المرأة مشاركة شكلية، وتنطوي تحت نشاط الاحزاب والتيارات السياسية. ان المشاركة الحقيقية للمرأة تضمن سلامة العراق وتحميه اكثر من اطياف الديكتاتورية.

أما السيدة وداد غريب عضوة اتحاد نساء كردستان/ فرع اربيل فقالت: هذا المؤتمر في هذا الظرف مهم جداً، لكون نقل السلطة الى العراقيين والسيادة الكاملة تأتي بعد اقل من شهر من الان، ونحن نرى ان جميع الاراء مهما كانت متباينة ومختلفة، ضرورية الان لرسم معالم الطريق للشعب العراق بكافة اطيافه.

برقيات

واثناء انعقاد الجلسات تلا رئيس المجلس العراقي للسلم والتضامن عدداً من البرقيات التي وصلت الى المؤتمر، والتي تضمنت مشاعر التأييد والمباركة لأنعقاد المؤتمر في هذا الظرف ،

وجاء في برقية الامير فاروق سعيد بك نائب رئيس المجلس الروحاني الايزيدي: نشكر المؤتمر على دعوة الايزيديين للمشاركة في أعمال المؤتمر ونتمنى له الموفقية والنجاح ، أملين ان تكون هناك مشاركة فعالة للكرد الايزيديين في الحكومة الانتقالية القادمة، ومكانة لائقة في الدستور الجديد.. مع خالص التقدير.

وفي برقيته قال الشيخ صبار الدليمي : اشكر نيابة عن افراد عشيرتي وشيوخ العشائر الزوبع السادة منظمي هذا المؤتمر، وندعو الى تسليم السيادة بشكل عادل وكامل الى العراقيين ، والى خلق مجتمع العدالة لكل عراقي كفؤ رجلاً كان ام امرأة، كما اشكر اصحاب السيادة الاستاذ مسعود البارزاني والاستاذ مام جلال وادعو لهم بطول العمر والصحة والعافية.

وطالب الشيخ عبد العزيز يوسف تمر اغا رئيس عشيرة الموس - رش منظمي المؤتمر بتثبيت المطاليب الاتية:

١. الغاء قرارات الاستيلاء والاطفاء ومصادرة الاملاك وتعميم ذلك في الدوائر المعنية.
٢. التوجه نحو اعمار المنطقة (الدور، الماء، الكهرباء، الطرق، المدارس .. الخ).
٣. تعويض ذوي الاملاك طيلة فترة اغتصاب الاملاك.

وفي برقية رفعها الشيخ ياسين ابراهيم محمد البجاري رئيس عشيرة السادة البكارة، وممثل عشائر الموصل: نشكر المجلس العراقي للسلم والتضامن على دعوته للمشاركة في هذا المؤتمر العام والشامل لمعالجة ودراسة الاوضاع المتردية في بلدنا في ظروف الاحتلال. نتمنى النجاح في مؤتمرنا هذا، شاكرين اهالي اربيل على حسن الضيافة والاستقبال الجيد.

وطالبت برقية رفعت بأسم المنظمات الديمقراطية في كركوك بدعم برنامج التطبيع والمصالحة من اجل بناء عراق ديمقراطي فدرالي، وان يكتسب هذا الامر الاولوية في عمل الحكومة المؤقتة التي ستتشكل ، لان اعادة اوضاع كركوك الى صورتها الطبيعية، هو باب ازالة اثار السياسات العنصرية، وازالة اشكال الاحتقان والتوتر والحساسيات الاجتماعية بين مكونات اهالي كركوك ، في سبيل بناء مجتمع مدني ديمقراطي ، اساسه المساواة والعدل الاجتماعي، وتعزيز التعايش السلمي بين ابناء كركوك.

وقال الشيخ فرحان برجس عادل السندي رئيس مجلس رئاسة تحالف العشائر العراقية/ المنطقة الشمالية في نينوى، في برقيته: نبارك مهمة فخامة السيد الاخضر الابراهيمي ممثل الامين العام للامم المتحدة في عملية انتقال السيادة الكاملة في موعدها المحدد، ونحن في رئاسة مجلس عشائر المنطقة الشمالية مع فكرة توسيع مجلس الحكم الانتقالي كما نطالب بمشاركة رئاسة تحالفنا في المجلس بتسمية عضو له.

وذكر السيد امجد ازام رئيس حزب الاتحاد الديمقراطي الكلداني في برقية له: لقد عانينا عرباً وكرداً وكلدانا وتركمانا واخرين من مسلمين ومسيحيين وايزيدية وصابئة من نير الديكتاتورية، لذا علينا ان نتكاتف الان ونتعاون من اجل اعادة السيادة الى وطننا واستلام السلطة لنحكم بلدنا بانفسنا ونعيد بناء وطننا ونرسخ مبادي الديمقراطية فيه ليغدو انموذجاً للدول الاخرى.

وقال السيد بيرخدر سليمان معاون عن هيئة شؤون الايزيدية في مجلس وزراء اقليم كردستان : فقط اؤكد لكم انه نحن الكرد الايزيدية نشارككم وشارك كل العراقيين الغيورين الضرورة الوطنية الملحة بأن يسترد العراق كل العراق عافيته ونتكاتف جاهدين من اجل بناء عراق ديمقراطي تعددي فيدرالي ينعم في ظله جميع القوميات والاديان سواسية بحقوقهم الكاملة.

وفي برقيته الى المؤتمر قال السيد صباح انور محمد رئيس المركز الثقافي في العاصمة الاقليمية اربيل: بأسمي وبأسم المثقفين والكتاب والفنانين وجميع اعضاء المركز الثقافي في اربيل نرحب بكم ونبارك جهودكم ، جهود المجلس العراقي للسلم والتضامن، لقيامه بهذه المبادرة الوطنية المباركة من اجل تقارب الفكر وسماع الرأي والرأي الاخر، حيث نرى كل الطوائف القومية والدينية تتحدث بكل حرية مع مراعاة مشاعر الاخرين، هذه المؤتمرات تجعلنا نتفائل وتزيد من عزمنا على مواصلة العمل من اجل عراق حر ديمقراطي تعددي فيدرالي.

اذ نرحب بكم في اربيل العاصمة الاقليمية ، نتمنى ان تستمر هذه اللقاءات والمؤتمرات، في جميع المدن العراقية وبروحية الاخوة والمحبة والحرص على مصلحة العراق.. عراق الجميع.

اوراق من محفظة المؤتمر

بعد اختتام اعمال المؤتمر، وبسبب انشغال الاستاذ فخري كريم رئيس المجلس العراقي للسلم والتضامن بادارة المؤتمر استطعت استلال عدد من الاوراق من محفظته، كانت قد تجمعت لديه طوال ايام انعقاد المؤتمر، والتي اشار الى بعضها اثناء الجلسات ، واهمل البعض الاخر بسبب احتوائها لمطالب غير معقولة او لانها لا تخص منهاج المؤتمر، هأنذا انشر هنا بعضاً من هذه الاوراق كما هي ، وعلى مسؤوليتي !

ورقة (١)
السادة اعضاء اللجنة التحضيرية لمؤتمر المجلس العراقي للسلم والتضامن
نقدم لكم الشكر والتقدير لتهيئة هذا المؤتمر والى القائد السيد مسعود البارزاني والسيد جلال طالباني على دعمهم ومساندتهم لهذا المؤتمر، ولنا الملاحظات التالية:
١. غياب العنصر النسوي في المحافل الساسية العراقية ، ولكن دائما تذكرون بأنكم تحافظون على حقوق النساء.
٢. نحن نساء تركمان محافظة كركوك جئنا هنا لنشارك في هذا المؤتمر لأظهار المظالم التي طالت العنصر النسوي في ظل النظام البائد.
ونتمنى للمؤتمر النجاح وان يسود التآخي في العراق الجديد
مسؤول تنظيمات النسوية
حزب الاتحاد التركماني
العراقي

ورقة رقم (٢)
السادة رئيس واعضاء المؤتمر
احييكم واتمنى لكم التوفيق في انجاح هذا المؤتمر . اطلب من سيادتكم التفضل باضافة مقترحي المتواضع هذا الى جملة من المقررات وتوصيات المؤتمر ألا وهو:
بما اننا نحن العرقيين نعاني من المشكلة الامنية الرئيسة وهي الارهاب ، عليه يجب الاسراع في اصدار قانون الارهاب ، وذلك لعدم معالجتها في قانون العقوبات العراقي النافذ، مع قبول جزيل شكري واحتراماتي.
المحامي
كريم برادوستي
وكيل نقابة محامي كردستان

ورقة (٣)
مقترح
شعار الحكومة المعينة
التطبيع والمصالحة وتعزيز الحوار الوطني
من اجل بناء الوحدة الوطنية واعادة اعمار البلاد
توصيات الى الحكومة المعينة/ مبادئ عمل:
١. اعتماد مبدأ الشفافية والعلنية في تسيير شؤون البلاد.
٢. استكمال عملية ازالة اثار السياسات السابقة، ومعالجة اوضاع ضحايا النظام السابق.
ابو ابراهيم !!

الورقة (٤)
ارجو ملاحظة الاشياء التالية في تقريركم الختامي:
١. لاحظنا ان جميع الاخوة المشاركين يتحدثون عن بناء عراق ديمقراطي حر فدرالي ، وهذا يتطلب بناء روح التآخي والمحبة، والابتعاد عن ثقافة الطغيان التي عانينا منها، وثقافة الاضطهاد، بل نعمل على ثقافة المحبة والتآخي.
٢. يجب ان نعمل على تنمية روح الاخوة والتعايش بين الاخوة العرب والكرد وباقي شرائح المجتمع العراقي.
شكراً لكم
مهندس فوزي صابر ال غرير
حركة الرفاه الوطني
عضو مجلس مدينة الموصل عن الاحزاب والحركات السياسية

ورقة (٥)
نطالب باعادة جميع الفلاحين لاماكن اقامتهم القديمة في كركوك.
دلير محمد

ورقة (٦)
هناك مظاهرات بحجة العلم الجديد بدعم من مؤيدي النظام السابق
ارجو رأيكم في ذلك.
د. نوزاد احمد
جامعة دهوك

ورقة (٧)
ارجو اغلاق الصحف التي تحض على الطائفية والفتن وان تضعوا لجنة اعلامية لمراقبة هكذا صحف.
وشكرا
ولا داعي لذكر اسمي !!

ورقة (٨)
لقد لاحظنا في الاشهر الاخيرة تعرض عدد كبير من الاطباء خصوصاً في بغداد الى حوادث الخطف والقتل، وقام معظم اشهر الاطباء بالهجرة الى خارج العراق.
نرجو المساعدة في حل هذه المشكلة الكبيرة التي تهدد مستقبل الخدمة الصحية في العراق.
مع جزيل الشكر وتقديرنا
الجمعية الطبية الكردستانية
في محافظة كركوك

ورقة (٩)
بسم الله الرحمن الرحيم
نحيي اللجنة التحضيرية لمؤتمر السلم والتضامن ، واطالب المؤتمر بأعادة عقوبة الاعدام الى قانون العقوبات العراقية لأنه هنالك حالياً في مركز شرطة سومر بالموصل ثلاثة مجرمين قاموا باختطاف (٥١) طفلاً وقتلوهم ولن توافق قوات التحالف على اعدامهم ولمثل هذه الاسباب سوف يقوم المواطنون بالتهجم على المركز. وشكراً.
المواطن
نذير معين قيوم السورجي

الورقة (١٠)
حضرة الاستاذ فخري كريم المحترم
نرجو المحاولة مع الاطراف المعنية لحل مشكلة الامن في الطرق الرئيسة بين المدن، فمثلاً الشارع الرئيس بين كركوك وبغداد اصبح من الصعب المرور فيه بسلام، وذلك لوجود القتلة واللصوص وقطاع الطرق، فاصبحت اموال ودماء المواطنين في رحمة هؤلاء.
ولعلمكم فقط. وشكراً لكم ولهذا المؤتمر مواطن !!

الحمايـــــة القانونية للأموال العامـــــة

بغداد- حميد طارش الساعدي

الاموال العامة اساس تطور المجتمع ورفاه ابنائه لذا جاءت التشريعات القانونية ومن قمة الهرم المتمثل بالدستور ونزولاً إلى القوانين الاخرى لتحمي الاموال العامة، بشكل يلزم الجميع، وحتى في حالة الاهمال في تبديد الاموال العامة وعدم المحافظة عليها اضافة إلى حالة التعمد في تبديد الاموال العامة، ولكون الاموال العامة تكون تحت يد المسؤولين في السلطة، الجزء المهم من الاموال العامة المتمثل في الخزينة وعائدات التصدير والقروض وما شابه، لم تكتف العديد من دول العالم بالتشريع القانوني بل أوجدت نظاماً مفاده ان تجرد جميع الممتلكات الخاصة للشخص قبل تبوئه المنصب الحكومي وبالتالي يكون تحت الرعاية الدقيقة من خلال معرفة رصيده الابتدائي قبل تسنمه المنصب وبالتالي يمكن ملاحظة انحرافه المالي بسهولة عند ممارسته العمل الحكومي لكن هذا لا يحدث في الانظمة المستبدة بل الحاكم المستبد يدخل جميع الاموال العامة والخاصة في ملكيته الخاصة ويفعل ما يشاء ولاحظنا ذلك في العراق حيث بدد صدام المليارات من الدولارات على ملذاته الشخصية ومآربه السياسية وحروبه العدوانية وفي بناء١٩٦٩، والذي لا يزال نافذاً، فقد نصت اجهزته القمعية التي مارست قتل العراقيين طوال سنوات حكمه ولاحظنا ايضاً كيف يغدق الهبات الدولارية والنفطية على ابواقه واصحاب الدعاية له في الخارج، التي ما زالت مخلصة أو بعبارة أصح (تحلل خبزتها)، ولا حظنا أيضاً كيف يصرف عدي الملايين من الدولارات على موائد القمار وابناء العراق يتضورون جوعاً والكثير منهم يموت بسبب التغذية وعدم امتلاك ثمن العلاج وآخرون هجروا العراق بحثاً عن لقمة العيش وتحول كل شيء إلى خراب (المستشفيات، المدارس، الدوائر، الخدمات...) كل هذا حدث والدستور والقوانين النافذة تنص على حماية الاموال العامة والمعاقبة على عدم الالتزام بذلك حيث نصت المادة (١٥) من الدستور المؤقت لسنة ١٩٧٠ على أن (للأموال العامة ولممتلكات القطاع العام - القطاع الاشتراكي - حرمة خاصة، على الدولة وجميع افراد الشعب صيانتها والسهر على امنها وحمايتها، وكل تخريب فيها أو عدوان عليها يعتبر تخريباً في كيان المجتمع وعدواناً عليه) وانتقلت عدوى سرقة الأموال العامة من الرئيس إلى المرؤوسين بشتى الاساليب والابتكارات لعل اوضحها وابسطها الصرفيات الوهمية مثل بناء جدارية لـ(القائد الضرورة) بعشرة ملايين تذهب إلى الجيوب الخاصة وقد بنيت تلك الجدارية بأموال تبرعية أجبارية.

الاعتداء على الافراد

أما قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩، والذي لا يزال نافذاً، فقد نصت المادة (٤٤٤) على أن (يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنوات او بالحبس على السرقة التي تقع في احد الظروف التالية، "واشارت الفقرة (١١)" اذا ارتكبت على شيء مملوك للدولة أو إحدى المؤسسات العامة أو إحدى الشركات التي تساهم الدولة في مالها بنصيب) وهذا النص أعتبر ظرفاً مشدداً في السرقة عندما يكون المال المسروق مملوكاً للدولة أو إحدى المؤسسات العامة أو إحدى الشركات التي تساهم الدولة في مالها بنصيب، ولا شك في إن علة التشديد هنا هي إن المال المسروق ما دام مملوكاً للدولة أو إحدى مؤسساتها أو إن لها نصيباً فيه عندما يكون مملوكاً لاحدى الشركات، فأن الاعتداء الواقع عليه عن طريق جريمة السرقة لا يكون اعتداء على احد الافراد، وإنما اعتداء على جميع افراد المجتمع لتعلق حقهم في المال المعتدى عليه. وبعد سقوط الطغمة الحاكمة وبالرغم من بقاء هذا القانون نافذاً، كما اشرت، أشرت ظل هذا الاعتداء مستمراً والخرق قائماً من خلال عمليات سلب ونهب الممتلكات العامة بمناسبة وبدون مناسبة وكأنها اصبحت من سمات المرحلة الحالية دون أن يحرك ساكن باتجاه ايقافها.

الاختلاس

أما فيما يخص جريمة الاختلاس الواقعة على اموال الدولة من جانب الموظف أو المكلف بخدمة عامةوالتي تنجم عنها اضرار فادحة بالاقتصاد الوطني فقد نصت المادة (٣١٦) من القانون المذكور على أن (يعاقب بالسجن كل موظف أو مكلف بخدمة عامة استغل وظيفته فأستولى بغير حق على مال أو متاع او ورقة مثبتة لحق أو غير ذلك مملوك للدولة أو لأحدى المؤسسات او الهيئات التي تسهم الدولة في مالها بنصيب ما أو سهل ذلك لغيره..)

الانفلات الاداري

ولا نختلف على أن الانفلات الاداري توأم للأنفلات الامني والذي يؤدي إلى المزيد من الاختلاسات وهذا يتطلب تفعيل عمل لجنة مكافحة الفساد الاداري التي شكلت مؤخراً من أجل تقليص هذه الظاهرة وصولاً إلى القضاء عليها وعلى ابناء المجتمع دعم العمل الجديد للمفتش العمومي، الذي استحدث مؤخراً في كل وزارة، في توصيل كل ما يمثل انحرافاً وفساداً إدارياً من اجل مكافحته بحزم. وتجدر الاشارة هنا أيضاإلى أن مجرد اخلال الموظف العام أو الشخص المكلف بخدمة عامةبواجبه تجاه المجتمع يشكل جريمة يعاقب عليها القانون المذكور لكنه يفرق في حالة إذا كان الاخلال أهمالاً فتكون العقوبة الحبس (المادة ٣٤١) إما إذا كان الاخلال عمداً فتكون العقوبة السجن أو الحبس (المادة ٣٤٠) وذلك إذا أدى هذا الاخلال إلى الضرر بالاموال العامة. وتناول ايضاً قانون العقوبات النافذ بالتجريم حالة يشترك فيها الاعتداء على المال العام وعلى حياة الانسان حيث نص في المادة (٣٥٥) على (١- يعاقب بالحبس وبالغرامة أو باحدى هاتين العقوبتين كل من احدث عمداً تخريباً أو اتلافاً بطريق عام أو مطار أو جسر أو قنطرة أو سكة حديدية أو نهر أو قناة صالحين للملاحة.

٢- وتكون العقوبة السجن المؤبد أو المؤقت إذا استعمل الجاني المفرقعات او المتفجرات في ارتكاب الجريمة.

٣- وتكون العقوبة الاعدام، والآن معلقة، أو السجن المؤبد إذا ادى ذلك إلى كارثة أو موت إنسان)

خسائر كبيرة

وتقع هذه الجريمة يومياً ويخسر العراقيون فيها حياتهم وحقهم في الممتلكات العامة ويبدو الجميع عاجزين عن ايقافها، نقولها كواقع حال أما الحقيقة فالعراقيون قادرون على فعل اي شيء إذا ما اتيحت لهم الفرصة كاملة واستغلت بالاتجاه الصحيح ولم تقتصر الحماية القانونية للاموال العامة على قانون العقوبات فقط بل التأميم رقم ٩٦ لسنة ١٩٧٢ حيث نصت على عقوبات شديده لحماية وسائل الانتاج المستعمل لمصلحة المجتمع بما يتلاءم مع أهميتها الكبيرة بالنسبة للاقتصاد الوطني. ويجدر بنا أن نضيف إلى هذه النصوص القانونية التي لا زالت ملزمه للجميع، بأستثناء الدستور المؤقت لسنة ١٩٧٠، ما جاء به قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية حيث نصت المادة السادسة عشرة في الفقرة (أ) على (للاموال العامة حرمة وحمايتها واجب على كل مواطن) وهذا يعني اعطاء الاموال العامة حرمة وألزمت الجميع بحمايتها وكلمة مواطن جاءت مطلقة دون قيد وبالتالي تبقى على اطلاقها لتشمل الحكام والمحكومين بواجب حماية الاموال العامة.